الأمم المتحدة

E/2010/NGO/39

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 May 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال*

منتدى التعاون الإنمائي

بيان مقدَّم من منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تَلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2010/100.

230810 230810 10-34501 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

إن منظمة الشمال والجنوب تعلّق أهمية خاصة على تزايد الاهتمام بالأهداف الإنمائية للألفية التي تعتبر، بالفعل، معايير الإنجاز التي سيتم باستخدامها قياس مدى التزام الأمم المتحدة بتحقيق العدالة الاجتماعية في العالم.

ونحن نؤكد من جديد، كما فعل العديد من الحكومات وأفراد المجتمع المدني، الحاجة إلى استثمارات كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نرحّب بالتزام بعض الدول بتقديم المزيد من الموارد، وخاصة في المجالات التي لها صلة بتخفيف حدَّة الفقر وتقليل وفيات النساء والأطفال. ويُعتَبر توفير الموارد الكافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التزاماً على جميع الدول، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبشكل منفرد، وهو التزام ينبع مباشرة من المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق.

وتشير منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين أيضاً إلى أنه منذ حوالي ربع قرن أعلنت الجمعية العامة أن الحق في التنمية هو ”حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشارَكة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع الحريات الأساسية إعمالاً تاماً. وإضافة إلى هذا فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصكوكاً إقليمية عديدة تتعلق بحقوق الإنسان تلزم الدول الأطراف بأن تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يشمل حقوق العمل والحقوق المتعلقة بالصحة والتعليم وبتوفير مستوى معيشة ملائم.

ونحن نشير أيضاً إلى التعهدات التي قدَّمتها الدول في توافق آراء مونتيري وفي مرات عديدة منذ ذلك الوقت والتي لم تتحقق بعد ولكنها تشكّل تفسيرات رسمية للالتزامات القانونية لتلك الدول. وبعبارة أخرى فإن عدم التزام دولة ما بما قدَّمته من تعهدات لتمويل التنمية هو دليل على أن تلك الدولة لم تف بدرجة كافية بما عليها من التزام قانوني دولي بأن تتعاون من أجل تحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان.

وأخيراً، فإن منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين تقدِّم التوصيات التالية:

- إنشاء فرقة عمل تتولى استعراض مدى التوافق بين السياسات والمبادئ والممارسات السليمة والتوصيات التي اعتمدت في الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية لضمان اتساقها مع القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- من الممكن أن تضم فرقة العمل هذه ما لا يقل عن خمسة، أو سبعة، خبراء يتم اختيارهم من الدول ومن المجتمع المدني بما يشمل المؤسسات الأكاديمية، مع مراعاة تنوّع التمثيل الجغرافي؛

- من الممكن أن يكون مقر فرقة العمل هذه موجوداً في نيويورك أو في جنيف (حيث يوجد مقر مجلس حقوق الإنسان) وأن يكون ضيفاً على بعثة دائمة، بالتناوب، أو على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة العمل الدولية؛

- ينبغي أن تكلَّف فرقة العمل هذه باستعراض أعمال الحوار الرفيع المستوى للتأكد من اتساقها مع القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي، وبتقديم اقتراحات بشأن الطرائق التي يمكن بها استخدام القانون لتعزيز أعمال الحوار الرفيع المستوى.